

أسعد غانم ومهند مصطفى* الفلسطينيون في إسرائيل: تصور مستقبلي

تتناول هذه المقالة التطورات التي خضع لها الفلسطينيون في إسرائيل في تسعينيات القرن العشرين، والتي تمثلت في الانتقال من التفتيش عن حلول لقضاياهم داخل الإطار الإسرائيلي، إلى التفتيش عن حلول لها خارج هذا الإطار، وخارج المواطنة الإسرائيلية معاً. ويعتقد الكاتب أن الأمل بالمواطنة الكاملة والقبول بدولة إسرائيلية على قاعدة "أمة مواطنين إسرائيلية" قد تبدد مع صعود اليمين إلى السلطة في سنة 1996، الأمر الذي فاقم النزعات العنصرية ضد الفلسطينيين في إسرائيل. وفي مقابل ذلك اشتدت، لدى العرب، فكرة مقاطعة الانتخابات البرلمانية، والتفتيش عن حلول لمشكلاتهم خارج النضال البرلماني، في الوقت الذي عرض التيار الإسلامي فكرة "المجتمع العصامي". ومع أن المجادلات المتشعبة في الوسط الفلسطيني كانت تشدد على ارتباط فلسطيني 48 بالقضية الفلسطينية الأساسية لأنهم، في خاتمة المطاف، جزء من الشعب الفلسطيني، إلا إن هؤلاء ظلوا يشعرون بأنهم مهمشون على مستوى الحركة الوطنية الفلسطينية التي أغفلت اعتبارهم جزءاً من القضية الفلسطينية. ولم تدرجهم في المشروع السياسي الفلسطيني الذي تبلور في منتصف سبعينيات القرن العشرين. إن هذه الإشكالات تعالجها، بالتفصيل، هذه المقالة التي ركزت على حالة الإقصاء السياسي والثقافي، وعلى محركات الهوية الجماعية.

تمهيد

عصفت في العقدين الأخيرين أحداث صاغت الوضع الفلسطيني عامة، وأثرت في أوضاع وخيارات الفلسطينيين في إسرائيل خاصة، فالانتفاضة الفلسطينية الأولى، وإعلان الدولة الفلسطينية، والتغيرات التي طرأت على الحركة الوطنية الفلسطينية من حيث خطابها وطرق عملها، وأهمها: إعلان الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، وبين الحركة الوطنية الفلسطينية والصهيونية في أيلول/سبتمبر 1993؛ انهيار الكتلة الشيوعية (القطب الشرقي) وتأثيره؛ تسارع العولمة والانفتاح في وسائل الاتصال وعولمة إسرائيل؛ انهيار العملية السلمية ووقوع الحركة الوطنية في الشرك الإسرائيلي الذي أجاد وضع أسسه رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق يتسحاق شمير، الذي تذرع معللاً مشاركته في مؤتمر مدريد للسلام في سنة 1991، بأن إسرائيل سوف "تجرجر" الفلسطينيين في مفاوضات عقيمة خلال العقدين المقبلين؛ هذه الأحداث كلها، وأخرى لا يتسع المقام لذكرها، لها انعكاسات وارتدادات وتبعات على تطور الفلسطينيين في إسرائيل وخياراتهم السياسية.

شهدت تسعينيات القرن الماضي والأعوام الأولى من القرن الحالي، عصر انتقال الفلسطينيين في إسرائيل من التفتيش عن حلول لقضاياهم داخل الإطار الإسرائيلي (كما هو) إلى التفتيش عن حلول خارج المواطنة الإسرائيلية كما بلورتها الأكثرية. فالمرحلة التي امتدت حتى أواسط التسعينيات من القرن العشرين، كانت امتداداً للمرحلة التي بدأت بعد انتهاء الحكم العسكري واحتلال إسرائيل الضفة والقطاع، إذ شهدت هذه المرحلة عملية ديمقراطية ولبرلة على المستوى الإسرائيلي عامة، وعلى مستوى الفلسطينيين في إسرائيل خاصة. في هذه المرحلة، وحتى أواسط التسعينيات، تمددت واتسعت رقعة الإيمان والثقة لدى الفلسطينيين في إسرائيل بضرورة استثمار المواطنة الإسرائيلية، وبالتالي الانخراط فيها والانضواء تحت سقفها للتفتيش عن حلول لمشاكلهم ولتقبلهم، وتمثل ذلك في عدة ظواهر منها، على سبيل المثال: إعلان يوم المساواة في حزيران/يونيو 1987؛ انخراط الفلسطينيين في عمليات الاحتجاج على قمع الانتفاضة الأولى، ودعم الفلسطينيين تحت الاحتلال بصورة مادية منطلقين من مواظمتهم وبصفتهم الإسرائيلية؛ دعم العملية السياسية وقبول مكانة "الكتلة المانعة" لتسهيل إنجاز السلام والمعاهدات، وحتى الانخراط في خطاب "دولة المواطنين (الإسرائيليين)" الذي اقترحه اليسار الإسرائيلي كحل لمأزق الدولة اليهودية في مرحلة ما بعد السلام، وكذلك إقامة الدولة الفلسطينية حتى أصبح هذا الشعار مقبولاً كتبويج لهذه المرحلة؛ مشاركة تيارات سياسية في اللعبة السياسية الإسرائيلية، بعد أن كانت تقاطعها في الماضي، مثل، الحركة الإسلامية (بعد الانشقاق)، وحركة أبناء البلد (التحالف مع التجمع الوطني الديمقراطي). كما تطور الخطاب الحقوقي عبر مؤسسات المجتمع المدني التي تنطلق من أرضية المواطنة لتحصيل حقوقها، وإقامة

التجمع الوطني الديمقراطي الذي طرح فكرة المواطنة كعامل أساسي في تحديد المكانة المستقبلية للفلسطينيين في إسرائيل، بالإضافة إلى معدلات مشاركة كبيرة في الانتخابات في صفوف الفلسطينيين. في المرحلة التي بدأت مع صعود اليمين إلى الحكم في سنة 1996، بدأ يتضح أن آمال المواطنة الكاملة والانخراط في المواطنة الإسرائيلية، وحتى القبول بدولة إسرائيلية وإنشاء أمة مواطنين إسرائيلية، هي نقاش لم يكن في مكانه، ولم تكن إسرائيل الرسمية والشعبية لترضى بذلك. وقد توالى التطورات والأحداث بعد ذلك لتشمل ارتفاعاً كبيراً لدى الأكثرية، في نسب العنصرية والعداء إلى الفلسطينيين في إسرائيل، وكذلك ازدياد عدد الإجراءات الرسمية للتضييق على الفلسطينيين كالقوانين الأساسية واقتراح الدستور وممارسات التمييز والإبعاد ومصادرة الأراضي (وخصوصاً في النقب)، وتم تتويج ذلك بالاعتداء الدموي على المتظاهرين الفلسطينيين من مواطني الدولة خلال الفترة أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2000، وبالعديد من الخطوات العدائية تجاه المواطنين الفلسطينيين. في هذه المرحلة بدأت عملية تفكير مجددة في ماهية الإطار الإسرائيلي، وفي إمكان تحقيق التطلعات الجماعية والفردية من خلال المواطنة الإسرائيلية المعطاة، وبدأت إعادة تقويم التطلعات المستقبلية وإمكان تحقيق هذه التطلعات من خلال استعمال الطرق النضالية التي استعملت حتى أواخر القرن الماضي. ومن أهم ما حدث هو عملية تفكير في كيفية الانطلاق من الوضع الحالي إلى وضع بديل، وخصوصاً في ضوء انتهاء فترة أوسلو، وفي التعتير التام للحلول المبنية على أساس تطبيق القرارات الدولية بشأن حل القضية الفلسطينية. وطور التيار الإسلامي مشروع "المجتمع العصامي"، كما قويت فكرة مقاطعة الانتخابات للكنيست والتفتيش عن حلول خارج النضال البرلماني، وأقيمت المنصات الفكرية للتفكير والتنظير لكيفية الخروج من وضع الانضواء إلى وضع الانطلاق (التكافؤ في الوطن المشترك وليس من خلال الدولة اليهودية). مع التطرق أكثر من ذي قبل إلى تأثير النكبة في وضع الفلسطينيين في إسرائيل وفي كونهم جزءاً من المشكلة الفلسطينية، وإلى صراع المجموعات الأصلية وتصديدها للقوى الكولونيالية الدخيلة (Young 1990) على وطنها، وما إلى آخره من استعمالات لم تكن متداولة في الماضي.

تحديد الحالة فلسطينياً

شكلت اتفاقية المبادئ الموقعة بين الفلسطينيين وإسرائيل والاعتراف بمنظمة التحرير ومفاوضتها، نقطة انطلاق وبداية لمسار يفترض أن يؤدي إلى حل ما يسمى "القضية الفلسطينية"، لكن بقيت في هذا المسار حلقة ناقصة هي قضية مكانة العرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل ومصيرهم ووضعيتهم السياسية (حيدر 1997). وتعتبر دوائر السلطة الإسرائيلية هذا الموضوع قضية داخلية، وعليه فهي لا تتفاوض في شأنها أياً من الأطراف، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية بدورها لم تدرج هذا الموضوع في جدول المفاوضات مع الإسرائيليين. من هنا نشأ وضع غريب نوعاً ما، إذ في حين تبذل الجهود لمحاولة إيجاد حل شامل للقضايا المعلقة بين إسرائيل والفلسطينيين، بقيت مشكلة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل على الهامش. إن ازدياد قوة اليمين في أواسط تسعينيات القرن الماضي، ووصوله إلى دفة الحكم في إسرائيل وما رافق ذلك من جمود في العملية السياسية، صعّد التوتر الكامن في وجود أقلية فلسطينية في دولة إسرائيل، وعزز الحاجة إلى الحل. وبرز هذا التوتر بحدة في الأعوام الأخيرة، وخصوصاً في الفترة الأخيرة في ضوء نشر وثائق أو نصوص تأسيسية، وأهمها وثيقة "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" التي تدعو إلى تغيير جذري في مكانة الفلسطينيين في إسرائيل، وإلى تغيير مبنى النظام ومضامين المواطنة في إسرائيل.*

تشير الأدبيات البحثية التي كتبت عن العلاقة بين الفلسطينيين في إسرائيل وحركة التحرر الوطني الفلسطيني، إلى أن الفلسطينيين يعيشون حالة من الهامشية على مستوى الحركة الوطنية الفلسطينية (Al-Haj 1993)؛ الحاج (1997؛ غانم 1996)، إذ لا تعتبرهم هذه الأخيرة جزءاً من القضية الفلسطينية، ولم يتم إدراجهم في البرنامج الوطني والمشروع السياسي الفلسطيني، الأمر الذي يستلزم طرح قضاياهم على طاولة المفاوضات (غانم 1996). إن مشكلة الفلسطينيين في إسرائيل، والتي بدأت بعد قيام دولة إسرائيل، هي جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية بمفهومها الواسع. لقد كانت منظومة العلاقات بين الفلسطينيين في إسرائيل وبين الشعب الفلسطيني ومؤسساته دائماً ذات حساسية بالنسبة إليهم كأفراد وكمجموعة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تاريخ العداء بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية، فإننا نجد أن حالة الفلسطينيين في إسرائيل كانت دوماً مصدر تهديد للسلطات وللجمهور اليهودي العريض في إسرائيل. وبما أن م.ت.ف. اعتبرت تنظيمياً إرهابياً، فإن أي صلة بينها

وبين مواطني إسرائيل تعتبر مخالفة للقانون. وعلى الرغم من أن بعض الفلسطينيين في إسرائيل أقام علاقات بـ م.ت.ف. قبل توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، فإن العملية السياسية أتاحت إقامة علاقات وثيقة أكثر بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالسلطة الفلسطينية.

تأتي أهمية هذا السياق في ضوء الأدبيات التي تعرضت لمسألة موقف الفلسطينيين في إسرائيل من التسوية السياسية التي جرت في أوائل التسعينيات، وكذلك التأييد الكبير لهذه العملية كونه يشكل أداة لتحسين المكانة المدنية لهم (مناع 2000؛ رايتير 1995)، بمعنى أن تبلور الموقف السياسي من المسألة الوطنية تم من خلال منظار المكانة المدنية كمواطنين، لا من منظار الهوية الوطنية الجماعية، إذ ربط الفلسطينيون في إسرائيل بين حل القضية الوطنية وتحسين مكانتهم المدنية.

وتتمثل المشكلة، على صعيد العلاقات بين م.ت.ف. والفلسطينيين في إسرائيل، في الفجوة بين الوعي الذاتي لكونهم فلسطينيين وبين الانتماء إلى الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. وعلى الرغم من أن م.ت.ف. تُعتبر لدى الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك الفلسطينيون في إسرائيل، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فإن أحداً لم يزعم، لا منظمة التحرير ولا الفلسطينيين في إسرائيل، أن المنظمة تمثل الفلسطينيين في إسرائيل أيضاً. لذلك لم تكتمل قط صيغة الاستنتاج القياسي: (أ) م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ (ب) الفلسطينيون في إسرائيل جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني؛ (ج) وبالتالي فإن م.ت.ف. تمثل الفلسطينيين في إسرائيل. وبعد أن بدأت إسرائيل المفاوضات العلنية مع م.ت.ف. برزت من جديد مسألة العلاقات بين الفلسطينيين في إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية كأمر مركب أكثر مما كان متوقفاً.

فعلى الرغم من أن مكانة الفلسطينيين في إسرائيل هي جزء من القضية الفلسطينية، فإن العملية السلمية بين إسرائيل وم.ت.ف. تجاهلت تماماً هذا الجانب. إن هذا التجاهل يكمل النهج الإقصائي الذي اعتمده م.ت.ف. تجاه الفلسطينيين في إسرائيل طوال السنين، والذي يعبر عن مدى التفاعل المتدني بين الطرفين. فالفلسطينيون في إسرائيل لم يكونوا شركاء في إقامة المؤسسات الوطنية والسياسية للفلسطينيين، والتي أنشئت في المهجر خلال الستينيات، كما أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تر في همومهم الوطنية موضوعاً رئيسياً في جدول الأعمال الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تعاملت إسرائيل دائماً مع قضايا الفلسطينيين كلها في إسرائيل على أنها مسألة إسرائيلية داخلية، وحذت حذوها م.ت.ف. التي لم تطرح قضايا تتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل على طاولة المفاوضات مع إسرائيل. كما أن الفلسطينيين في إسرائيل لم يمارسوا ضغطاً من أجل اتخاذ خطوات كهذه، ربما لأنهم أدركوا أن أي خطوة في مثل هذه الحساسية قد تؤدي إلى تعطيل العملية السلمية برمتها، وإلى مس علاقاتهم بالدولة، وذلك على الرغم من أنه لوحظ مع مرور السنين، قبل اتفاق أوسلو وبعده، تدخل متزايد للقيادة الفلسطينية في شؤون الفلسطينيين من مواطني إسرائيل. وبدأ هذا الأمر عندما كانت م.ت.ف. بحاجة إلى اعتراف إسرائيل، وخصوصاً بعد مؤتمر مدريد الذي عقد في سنة 1991، حين طلبت م.ت.ف. أن تكون شريكة شرعية في المفاوضات مع إسرائيل. وبصورة عكسية حاولت قيادة م.ت.ف. أن تستغل الفلسطينيين في إسرائيل لمصلحة أهداف المنظمة السياسية، وخصوصاً تلك المتعلقة بدفع الصوت العربي لمصلحة الأحزاب اليسارية الصهيونية (للتفصيلات، أنظر: Rouhana and Ghanem 1998).

لقد انتقلت "عدوى" إقصاء الفلسطينيين في إسرائيل من الحركة الوطنية من مستوى القيادات السياسية البراغماتية والتي تتطلع إلى إنجاز مشروعها السياسي من خلال المفاوضات، إلى المستوى الثقافي والوعي الاجتماعي الذي يحرك الهوية الجماعية والتطلعات المستقبلية. فعلى الرغم من اللقاء المباشر بعد سنة 1967، وتطور الخطاب السياسي الفلسطيني منذ سيطرة حركة "فتح" على الحركة الوطنية، فإن خطاب مناهضة الاحتلال، وخطاب التحرير والمستقبل، تقلصاً ليخصّ الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع، وبدرجة أقل، الفلسطينيين في الشتات، مع استثناء تام للفلسطينيين في إسرائيل. فقد انتقل، وبالتدرج، معنى "الأرض المحتلة" من كونه مصطلحاً يمثل فلسطين التاريخية إلى كونه يخصّ الأجزاء من فلسطين التي احتلت في سنة 1967، وتم استثناء الفلسطينيين في إسرائيل من نقاشات ومؤتمرات وندوات المستقبل الفلسطيني، عدا بعض الشعارات العامة التي تتحدث عن صمودهم وتجذّرتهم، وأنهم جزء من الشعب الفلسطيني تاريخياً. كما أن الدراسات والأدبيات السياسية النقدية التي تشكلت في جدوى اتفاق أوسلو وعملية السلام، ما زالت تنظر إلى الاحتلال على أنه يشمل ما احتل في سنة 1967، وهي جميعها، وتقريباً بلا استثناء، تتبنى الموقف السياسي الذي يتعامل مع الفلسطينيين في إسرائيل كقضية

إسرائيلية داخلية. وهكذا تجذر في الوعي الفلسطيني، بمساعدة فلسطينية قوية، أن الاحتلال لا يبدأ في سنة 1948 والنكبة، بل في آثار حرب 1967 (أنظر على سبيل المثال بعض النشرات الصادرة حديثاً: Farsakh 2008; Makdisi 2008).

إن هذا الاتفاق الضمني بين الأطراف: م.ت.ف. ومعظم النخب الفلسطينية خارج حدود الأرض المحتلة في سنة 1948، وإسرائيل، وجزء من النخب الفلسطينية في إسرائيل، حول الفلسطينيين في إسرائيل ومشكلاتهم إلى جزء خاف عن العيان على الصعيد الفلسطيني، وأصبح من الواضح تماماً لهؤلاء الفلسطينيين أن مشكلاتهم مع الدولة هي مشكلات خاصة بهم كأقلية، وتتعلق بهم فقط. ومع مرور الوقت، اتضح لهم أيضاً أنه لا يوجد أمامهم أي إمكان واقعي لأن يكونوا جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية في الأوضاع الراهنة، على أساس من المساواة مع الفئات الفلسطينية الأخرى. لقد تطور مركز الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات، ثم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة حيث أنشئ وتطور مختلف المؤسسات التابعة للحركة الوطنية الفلسطينية، أما الفلسطينيون في إسرائيل فقد كانوا على هامش هذه التطورات. وفي حال استمرار وجود السلطة الوطنية، ككيان مستقل أو ككيان تابع لإسرائيل، فإن هذا الكيان سيشكل، عملياً، قيادة الكيان السياسي في الضفة والقطاع، والذي من المحتمل أن يكون ملجأً للفلسطينيين في الشتات الراغبين في العودة إلى الوطن، على الأقل بحسب ما تصرح به القيادات الرسمية للمنظمة والسلطة اليوم. "هناك" في حدود السلطة الفلسطينية، سينشأ المركز السياسي للفلسطينيين، كما ستواصل الحركة الوطنية تطورها وإنشاء مؤسساتها في هذا الإطار، وحيال ذلك ستشدد أزمة الفلسطينيين في إسرائيل، إذ لن يتمكنوا من أن يصبحوا جزءاً من هذا المركز، أو شركاء في إقامة المؤسسات الوطنية. وقد يصح الافتراض أن الحركة الوطنية الفلسطينية ومركز الكيان الفلسطيني لن يشاء، هما أيضاً، استيعاب الفلسطينيين في إسرائيل كشركاء متساوين في الحركة الوطنية الفلسطينية، حتى لو لم يكن ذلك إلا خشية تعقيد العلاقات بين هذا الكيان ودولة إسرائيل، علماً بأن كلاً من الأغلبية اليهودية ومؤسسات الدولة سيعارض هذه الخطوة. وسيواصل الفلسطينيون في إسرائيل، إذاً، العيش في فلسطين التاريخية، وسيبقون على هامش التطورات الفلسطينية المركزية، ولن يكون لهم مناص في هذه الأوضاع إلا إعادة صوغ هويتهم كفلسطينيين، والتعبير عن ذلك من خلال مشروع مستقبلي خاص بهم جرى صوغه في مشروع "التصور المستقبلي"، كما سنوضح أدناه.

الفلسطينيون في إسرائيل والمستقبل

أدت ثلاثة أحداث سياسية إقليمية دوراً كبيراً، لا بل حاسماً، في تطور الفلسطينيين في إسرائيل، وأثرت فيهم سياسياً واجتماعياً وثقافياً وحتى اقتصادياً. الحدث الإقليمي الأول هو حرب 1948 والنكبة، أما الحدث الثاني فكان حرب حزيران/يونيو 1967، ويشكل اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993 الحدث الثالث الذي بدأت فيه السياسة والخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل بالتشكل من جديد. لقد أدت حرب 1948 ونكبة الشعب الفلسطيني إلى تهجير أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني وتدمير مدنه وتمزيق ريفه (الخالدي 1998؛ بابه 2007)، كما أدت إلى تغييب القيادات السياسية والاجتماعية التي نشأت ونمت خلال العقود التي سبقتها، تاركة وراءها، في الدولة المقامة حديثاً، مجتمعاً فلسطينياً ضعيفاً يفتقر إلى النخب السياسية والقيادات الشعبية التي قادت المجتمع الفلسطيني في العقود السابقة (Kimmerling and Migdal 1993). وتتفق أغلبية الباحثين على أن الواقع السياسي الذي نشأ في أعقاب نكبة فلسطين، لم يمكّن الأقلية الفلسطينية من إعادة تنظيم ذاتها سياسياً، كما أن المجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من أنه كان مجتمعاً أصلياً، إلا أنه كان مجتمعاً مهزوماً، قليل الموارد المادية والثقافية، ويفتقر إلى النخب السياسية والاجتماعية (Zureik 1979; Rouhana and Ghanem 1998; Lustick 1980).

في المجمل يمكن القول إن الخطاب السياسي العربي الذي تبلور في فترة الحكم العسكري (1948 – 1966)، هو خطاب سياسي أراد أن يتجاوز واقع الهزيمة، وأن يحافظ على بقاء الناس في وطنهم بعد الحرب. وقد تم ذلك من خلال حضور زائد للخطاب المدني في مفهومه البدائي، والذي يركز على استجداء السلطة إعطاء هامش من الحقوق والحريات للمواطنين العرب، وذلك لتوفير الحد الأدنى من الأمن المعيشي والوجودي لهذا المجتمع الذي خرج من حرب 1948 مهزوماً وضعيفاً. في هذه الفترة كان الخطاب الوطني، أي الخطاب الذي يشدد على المسألة الوطنية الفلسطينية وربطها بواقع الفلسطينيين في إسرائيل، محدوداً إن لم يكن غائباً. فالحكم العسكري عزل الفلسطينيين في إسرائيل عن محيطهم الفلسطيني والعربي والإسلامي، وقد وصلت ذروة نضالهم السياسي في المطالبة بإلغاء

الحكم العسكري، من دون الحديث عن القضية الوطنية أو ربط ذلك بها. أي بكلمات أخرى، كان جل الخطاب الفلسطيني في إسرائيل في تلك الأعوام، خطاباً مدنياً معزولاً عن الخطاب السياسي الوطني الذي يعتبر الفلسطينيون في إسرائيل جزءاً من القضية الفلسطينية وأحد نتائجه.

وتشكل حرب 1967، الحدث الإقليمي الثاني في أهميته وعمق تأثيره في تطور المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وقد كان لهذا الاحتلال انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الفلسطينيين في إسرائيل، كما أن الأدبيات ركزت كثيراً على تأثير الاحتلال في هوية الفلسطينيين بالدرجة الأولى (Al-Hajj 1993; Rouhana 1993; Samooaha 1990). الحاج 1997؛ مناع 2000؛ رايتز 1995؛ غانم 1996؛ أمارة وكبها 2005؛ ميعاري 1986، 1992). وتدعي أغلبية هذه الأدبيات أن الحرب ساهمت في تعميق المركب الفلسطيني في الهوية الجماعية للمجتمع العربي في إسرائيل، وبدأ هذا المركب يتزاحم مع المركب الإسرائيلي المدني في تعريف العرب لهويتهم، وهو ما أطلق عليه بمصطلحات "الأسرلة" و"الفلسطنة". وأثر احتلال الضفة والقطاع في التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وفي هذا السياق ظهرت حركتي أبناء البلد العلمانية والحركة الإسلامية، كإحدى تأثيرات الالتقاء مع التيارين الوطني العلماني والإسلامي في الضفة والقطاع.

أثرت حرب 1967 في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعرب في إسرائيل، فقد أدى تعميق الوعي الوطني في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل إلى تشكيل المؤسسات الوطنية. وتشكل أول أعوام السبعينيات البذرة الأولى لنشوء شريحة من المتعلمين، ولتوسع الطبقة الوسطى التي أعقبها إنشاء مؤسسات ذات طابع وطني لتنظيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل مثل "اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية" (1972)، و"الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب" (1974)، و"الاتحاد القطري للطلاب الثانويين العرب" (1975)، و"لجنة الدفاع عن الأراضي العربية" (1975)، وقد شكلت هذه المؤسسات بدايات جدية لإعادة تنظيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وبنائه (Ghanem 2001).

وتشير التحولات السياسية والفكرية التي أعقبت حرب 1967 إلى تحول جذري في العلاقة بين البعدين المدني والوطني في الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، فقد تبنى الفلسطينيون عموماً مواقف جماعية لحل القضية الوطنية بشكل يقترب من الحل الذي يطرحه التيار المركزي في الحركة الوطنية الفلسطينية. ومنذ السبعينيات، وبسبب هيمنة الخطاب السياسي المدني على مواقف الفلسطينيين في إسرائيل، وديناميكية شعار المساواة والشراكة، تم بلورة موقف جماعي سياسي يصب في سبيل تحقيق المساواة المدنية إلى جانب حل القضية الوطنية، وجرى الربط بينهما. فقد اعتقد الفلسطينيون في إسرائيل أن حل المسألة الوطنية سيحسن من مكانتهم المدنية، إذ إن مكانتهم مرتبطة بهذه القضية كونهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. هذه التطورات أدت إلى حسم مسألة المواطنة في الخطاب السياسي العربي، الذي كان يؤكد أن مضامين هذه المواطنة ليست متعلقة بنضال الفلسطينيين في إسرائيل فحسب، بل بحل القضية الفلسطينية أيضاً.

يعتبر توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل والاعتراف المتبادل بينهما، الحدث الإقليمي الثالث من حيث الأهمية في تأثيره في الفلسطينيين في إسرائيل، وذلك على عدة مستويات هي: العلاقة بالدولة؛ الخطاب السياسي؛ العمل السياسي. وقد تزامن توقيع هذا الاتفاق مع تحولات عالمية كبيرة أثرت في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وعلى رأسها العولمة، ومع التحولات السياسية والاقتصادية العالمية التي رافقت ذلك.

في هذه المرحلة التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي (وخصوصاً بعد اتفاق أوسلو)، ظهر خطاب سياسي يربط بين المكانة المدنية من جهة، وبين جوهر الدولة وهويتها من جهة أخرى، وتم التقليل من الربط بين المكانة المدنية وبين حل القضية الوطنية كما كان الأمر في المرحلة الثانية. وقد ساهمت تطورات سياسية خارجية وداخلية كثيرة في التأثير في الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، الأمر الذي يشير إلى أن الأقلية الفلسطينية التي بقيت في إسرائيل غير مقطوعة، لا عن التحولات السياسية ولا حتى الفكرية في العالم الخارجي. ونعتقد أن الخطاب السياسي الذي ميز المرحلة الثالثة كان خطاباً متأثراً بتحويلات عالمية وبتطورات فكرية ظهرت في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل.

بعد فشل العملية السلمية وسقوط مرحلة أوسلو، توالى الأفكار بشأن كيفية التعامل مع مستقبل القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من أن قيادة منظمة التحرير، والسلطة الوطنية في رام الله، لا تزالان تصران على المفاوضات لإنهاء احتلال الضفة والقطاع وإقامة دولة فلسطينية، فإن إسرائيل انتقلت رسمياً من مرحلة حل

الصراع إلى مرحلة إدارته بما يتلاءم ومصطلحتها (Ghanem 2006)، بينما تعالت أصوات فلسطينية وإسرائيلية وعالمية تطالب بإعادة النظر في جدوى تقسيم فلسطين التاريخية، وتطالب بإقامة كيان سياسي مشترك للفلسطينيين وللإسرائيليين.

ومع أن الأصوات الفلسطينية انتبعت بصورة عامة إلى أهمية الفلسطينيين في إسرائيل، وإلى طروحاتهم فيما يتعلق بهذا الحل، إلا إنها، باستثناء الأصوات الآتية من الفلسطينيين في إسرائيل، لم تتعمق قط في فهم أهمية هؤلاء الفلسطينيين في هذا المضمرة، على الرغم من أنه بات واضحاً أن هذا الحل يرتبط جذرياً، وأكثر من أي مجموعة أخرى، بالفلسطينيين في إسرائيل وبرنامجهم المستقبلية ونجاحاتهم في هذا المضمرة، ذلك بأنهم هم المجموعة الفلسطينية الوحيدة، كمجموعة، التي تقدم تجديداً فكرياً مهماً من خلال مشروع التصور المستقبلي.

الفلسطينيون في إسرائيل والتحضير للمستقبل

يتعلق مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل بمتغيرات عدة، جزء منها له علاقة بقدرتهم على الاستفادة من تطورات تجري على المستوى الدولي، وعلى كل من مستوى القضية الفلسطينية، والأكثرية والدولة، لكن الأهم من هذه العوامل هو قدرتهم على التعامل مع أوضاعهم، والانتقال من مرحلة التبعية والانجرار وراء التطورات وردات الفعل، إلى حالة المبادرة والفعل، وطرح تصورهم الذي يجب أن يؤدي إلى وضعهم في مركز التطورات. هذا الانقلاب تطلب العمل للتحضير لمستقبلهم على عدة مستويات أهمها:

1 - برنامج وطني جماعي: مع نهاية سنة 2006 ختت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، والتي يشكل أعضاؤها أكثر من 80% من لجنة المتابعة العليا - الجسم القيادي الأعلى للفلسطينيين في إسرائيل، خطوة جديّة عندما نشرت "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"، وبهذا، أدرجت في جدول أعمالها وعلى طاولة البحث رؤيتها الجماعية لمستقبل الفلسطينيين في إسرائيل. وجاء في مقدمة الوثيقة: "من الواضح أننا، العرب الفلسطينيين في إسرائيل، بحاجة إلى جمع الصياغات المختلفة الموجودة في التعريف الذاتي لكياننا ولطبيعة علاقتنا مع الدولة ومع شعبنا الفلسطيني وإلى ربطها من أجل تكوين رؤية متماسكة ومتكاملة ومتجانسة قدر الإمكان: تعريف ذاتي يشمل جميع المجالات الوجودية - السياسي منها والثقافي والاقتصادي والتربوي والحيزي والاجتماعي، وتبلوره معظم التيارات والتوجهات السياسية والفكرية والبحثية."

جاءت ردات الفعل على الوثيقة من جانب المؤسسة الإسرائيلية ومثقفها وأكاديميها شديدة ومناهضة تماماً (غانم ومصطفى 2008)، على الرغم من كونها تحمل مطالب شبيهة بتلك التي تطالب بها أقليات أصلية أخرى. لكن القيمة السياسية والإعلامية لتلك الوثيقة، هي أنها شكلت التجربة الأولى لإعلان مطالب فلسطينية جماعية (من داخل إسرائيل)، هذا الإعلان الذي يتحدى النظام السياسي الاجتماعي القائم في إسرائيل، ولأنها جمعت نخبة من المثقفين والناشطين من الطيف السياسي الفلسطيني كله في إسرائيل (بما في ذلك ممثلو قوى سياسية عارضتها فيما بعد). بالإضافة إلى ذلك، حظيت هذه الوثيقة برعاية شوقي خطيب الذي يشغل منصب رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ورئيس لجنة المتابعة، كما أن اللجنة القطرية (التي تشكل الأغلبية الساحقة في مركبات لجنة المتابعة العليا) في اجتماعها السنوي (14 - 15 كانون الثاني/يناير 2007 في البحر الميت) أقرتها برنامجاً رسمياً يمثلها، علاوة على أن المطالب الواردة في الوثيقة تمثل في الواقع مواقف الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين في إسرائيل بحسب ما تشير إليه نتائج استطلاعات الرأي العام لديهم.

ففي الاستطلاع الشامل الذي أُجري خلال تموز/يوليو وأب/أغسطس 2008، وشمل عينة ممثلة للفلسطينيين في إسرائيل، (1) تبين أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين في إسرائيل تؤيد القيم الأساسية التي دعا إليها التصور، وبذلك تم تأكيد أن الجمهور الفلسطيني في إسرائيل يدعم مواقف القيادات التي تدعو إلى تحقيق المطالب المشمولة في التصور المستقبلي، وإلى أن تكون هذه المطالب في صلب التطلعات السياسية المستقبلية الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل.

عبر التصور بحسب نتائج الاستطلاع، وكما اعتقد المبادرون إليه، عن حاجة أيدها الفلسطينيين، في معظمهم، في إسرائيل، على اختلاف مواقفهم وانتماءاتهم، إذ حاول البحث استطلاع مواقف الجمهور من المبادرة. فعلى السؤال الأساسي بشأن كون التصور تعبيراً عن حاجة نابعة من حماسة المجتمع للمبادرة إلى تغيير أوضاع أفرادها، أجابت أغلبية المستطلعين (29.4%) أنها تميل إلى الموافقة، بينما وافقت نسبة 50% على أن "تغيير أوضاع العرب هي مسؤولية تقع على عاتق العرب أيضاً." وتلاه موقف واضح مؤيد لمجرد إصدار التصور، فنسبة 47.2% وافقت، في

حين أن نسبة 35.2% مالت إلى الموافقة، معتبرة أن "إصدار التصور المستقبلي كبرنامج عمل جماعي هو عمل إيجابي يجب الاستمرار به"، هذا بالإضافة إلى أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين في إسرائيل (88.4%) أيدت مجرد إصدار التصور المستقبلي من جانب لجنة المتابعة.

وتضمن تحضير التصور المستقبلي بالنسبة إلى المضامين عدة منطلقات أساسية مثل ضرورة المبادرة إلى التصور كجزء من الحاجة إلى تنجيع عمل لجنة المتابعة، أو الموقف من إسرائيل كظاهرة سياسية إلخ... إذ وافقت أغلبية المستطلعين (54.3%) أو مالت إلى الموافقة (31.1%)، على مقولة إنه "يجب تطوير مبنى وأساليب عمل لجنة المتابعة"، وهذا تأكيد واضح على الحاجة إلى المبادرة في هذا الجانب كما أشارت إليه مبادرة التصور المستقبلي. وأيد معظم المواطنين العرب المنطلقات الأساسية لبرنامج التصور المستقبلي كما وردت في التصور، وأهمها اعتبار إسرائيل ظاهرة كولونيالية من جهة، والإقرار بحق اليهود في "تقرير المصير" من الجهة الأخرى، وهي حقوق مكتسبة ترجع إلى الوجود المادي لليهود خلال القرن العشرين، وإلى نشوء انتمائهم الجماعي وهويتهم المكتسبة كظاهرة سياسية تؤهلهم لتقرير مصيرهم في كيان مشترك، ثنائي القومية، مع أهل الوطن الأصليين. (2)

قائمة 1: بأي مدى أنت موافق أو غير موافق مع كل واحدة من الجمل التالية؟

موافق	أميل إلى الموافقة	أميل إلى عدم الموافقة	غير موافق	
54,3	31,1	7,7	6,9	يجب تطوير مبنى وأساليب عمل لجنة المتابعة العربية
35,7	25,5	17,1	21,6	لليهود كما للعرب توجد حقوق على البلاد
36	27,9	16,5	19,6	لإسرائيل داخل الخط الأخضر الحق في الوجود كدولة مستقلة يعيش بها معاً يهود وعرب
54,5	23,4	12,9	9,1	إسرائيل هي ظاهرة كولونيالية (استيطانية) وأقيمت بغير حق على أرض عربية

بالنسبة إلى الموقف من المضامين الأساسية للتصور، وبغض النظر عن المعرفة العينية له (التصور)، فإن النتائج تشير إلى تأييد جارف من جانب الجمهور لهذه المضامين، وهذا التأييد هو للمضامين الأساسية كلها التي وردت في التصور ابتداءً بالمطالب السياسية وانتهاءً بالمطالب الاجتماعية الداخلية. لقد وصلت نسبة التأييد إجمالاً إلى أكثر من 90% من الجمهور (أنظر أدناه).

كما سئل المستطلعون عن تقويمهم بالنسبة إلى مدى كون المطالبة بتنفيذ المطلب هي فورية أم يجب تأجيلها حتى تنضج الأوضاع المواتية. وفي المطالب كلها تقريباً، كان هنالك موقف من الجمهور يطالب فيه القيادة بالعمل على تنفيذ المطالب حالاً (أنظر أدناه). وهذا طبعاً يشير إلى أن المطالب الواردة في التصور والمضامين المختلفة تمثل مشروعاً سياسياً لا فكرياً فقط.

قائمة 2: قائمة مطالب مختلفة مشمولة بوثيقة التصور المستقبلي. بالنسبة لكل مطلب، طُلب من المستطلع الإشارة إلى كونه موافقاً أو غير موافق على كل مطلب وعلى إمكانية تنفيذه

غير موافق	موافق ولكنه مطلب غير قابل للتنفيذ الآن	موافق ولكنه مطلب قابل للتنفيذ جزئياً الآن	موافق وهذا مطلب يجب العمل على تنفيذه الآن	
4,5	16,3	21,3	57,9	يجب أن تتوقف إسرائيل عن كونها دولة يهودية وتتحول لدولة لشعبيين
1,2	8,3	19,1	71,4	اللغة العربية يجب أن تكون بالاستعمال مثل اللغة العبرية
6,7	9,7	20,7	62,9	يجب أن يدير المواطنون العرب بأنفسهم شؤون تعليمهم ودينهم وثقافتهم
1,6	7,5	21,5	69,3	يجب أن يقر بالقانون حصول المواطنين العرب على تمثيل ملائم بكافة مؤسسات الدولة
1,2	8,3	22,5	68	يجب أن يقر بالقانون حصول المواطنين العرب على قسطهم النسبي في ميزانية الدولة
10,3	21,5	19,7	48,5	يجب على الدولة إعطاء المواطنين العرب تعبيراً ملائماً برموزها، بعلمها وبنشيدها الوطني
6,5	13,8	25,2	54,6	الدولة مجبرة على أخذ موافقة قيادات المواطنين العرب لكل قانون أو قرار له صلة بهم
8,7	32,9	17,1	41,3	حق الفلسطينيين بالعودة إلى داخل إسرائيل يجب أن يكون مكفولاً
5,9	24,9	15,3	53,9	تعترف الدولة بمسؤوليتها للنكبة التي حدثت للفلسطينيين بحرب 1948
3,6	14,4	19,2	62,8	يجب على الدولة تعويض المواطنين العرب عن الأراضي التي صودرت منهم
5,7	19	25,3	50,1	يجب على الدولة أن تعترف بالمواطنين العرب كفلسطينيين وأن تضمن حقهم بإقامة علاقات مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية
10,9	29,4	19,4	40,3	يجب على الدولة إلغاء المكانة الخاصة للمؤسسات اليهودية غير الإسرائيلية مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي

اعتماداً على المركبات المذكورة، يمكن بالتأكيد طرح "التصور المستقبلي" على أنه البرنامج الرسمي الجماعي للفلسطينيين في إسرائيل، ويبقى ضعفها الأساسي هو امتناع الأحزاب السياسية الفاعلة من الحسم في مسألة الوثيقة، والامتناع من تقديمها للتصويت والحسم الديمقراطي في لجنة المتابعة. ويفهم من رصد مقتضب لردات فعل مختلف التيارات الفكرية والسياسية داخل المجتمع العربي حيال هذه الوثيقة، أنها تشكل أساساً للتداول

الداخلي في المجتمع الفلسطيني (غانم ومصطفى 2008). إن مواقف الأحزاب من التصور، على أهميتها، لم تكن كافية، وبالتالي لم ترتقِ إلى أهمية الوثيقة، وذلك يرجع في رأينا إلى ضعف العمل السياسي العربي، وإلى عدم قدرة البنى السياسية القائمة على الخوض بصورة جديّة في نقاش أيديولوجي يفرضي إلى اتخاذ مواقف واضحة من مستقبل من يمثلونهم. وهذا الأمر هو من أهم القضايا التي تتطلب إجراءً جدياً على مستوى تنظيم القيادة الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، كما أنه مسألة تتطلب الانطلاق السريع قبل أن تصبح مسألة المبادرة في هذا المضمار أكثر صعوبة.

2 - انتخاب هيئة وطنية عليا كقيادة جماعية: في مقابل الانكماش المتزايد لـ "شرعية" انتخابات الكنيست في نظر الفلسطينيين في إسرائيل، وكذلك التراجع الكبير في الدعم الذي يمنحه المجتمع للجنة المتابعة العليا والمتمثل في ضعف المشاركة في نشاطاتها، وفي الدعم المحدود لها كجسم قائد في استطلاعات الرأي العام، تطفو على السطح الحاجة إلى جعل عمل لجنة المتابعة أكثر نجاعة من خلال العمل على تطويرها وتطوير عملها، وذلك يقتضي بالضرورة، التفتيش عن طرق لزيادة شرعيتها، وخصوصاً ضرورة دراسة إمكان انتخابها مباشرة من جانب الفلسطينيين في إسرائيل.

ويدور النقاش على أهمية انتخاب هيئة وطنية عليا لتمثيل الفلسطينيين في إسرائيل، ويأتي هذا النقاش دورياً بالتزامن مع اقتراب موعد انتخابات الكنيست والجدل القائم بشأن أهمية المشاركة في التصويت ونوعية التصويت. والحقيقة هي أن هذا الأمر ليس مصادفة، فهناك علاقة واضحة بين إمكان انتخاب هيئة وطنية عليا للفلسطينيين في إسرائيل، وبين البدائل الأخرى الموجودة لانتخاب أعضاء كنيست أو رؤساء بلديات أو رؤساء حركات أخرى، وهذه العلاقة تتمثل فيما يلي:

أولاً: يقول البعض إن انتخاب أعضاء كنيست أو رؤساء بلديات ومجالس هو السبيل الأفضل حالياً لبلورة قيادة جماعية، وهذا ما تعارف عليه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل حتى الآن. وهذا الأمر صحيح لكن، في المقابل، لا يمكن عدم التعامل مع المتغيرات الجارية في المنطقة، والتي تتطلب توضيحات عينية بالنسبة إلى تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل، وإلى رؤيتهم واستراتيجيتهم المستقبلية ومكانتهم السياسية، ومن الواضح أن لجنة المتابعة لم تعد قادرة على الإيفاء بهذين البعدين، وذلك لأسباب عدة جوهرها منطلق من تركيبها ووجهتها. فقيادات الأحزاب الممثلة في الكنيست اختيرت بشكل مباشر كممثلة في الكنيست، لا لتكون قيادة قطرية للفلسطينيين في إسرائيل، كما أن قيادات بعض التيارات السياسية كالحركة الإسلامية الشمالية وحركة أبناء البلد، لم تخضع أساساً لأي عملية انتخاب. ولا نقلل هنا من شرعية تمثيل هذه القيادات في لجنة المتابعة، لكن من الممكن سلوك طريق مباشر أفضل للانتخاب إذا كان ذلك ممكناً، حتى يقوم المجتمع الفلسطيني بانتخاب قيادته الجماعية بصورة مباشرة، لا أن يكون التمثيل في لجنة المتابعة مرادفاً ثانوياً للمكانة الرئيسية في الكنيست أو المجالس المحلية أو الهيئات الأخرى. والأمر نفسه ينسحب على تمثيل رؤساء البلديات والمجالس المحلية التي تعاني ضعف الشرعية في تمثيل المواطنين نتيجة أساليب الانتخاب المتبعة عموماً في القرى والمدن العربية.

ثانياً: من الممكن الاستنتاج أن أعضاء كل من الكنيست والأحزاب الممثلة هناك ليسوا معنيين في الواقع، بجسم قيادي وطني له الحق في تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل، وفي اتخاذ القرارات الأساسية والحاسمة بالنسبة إلى مستقبلهم. وهذا الاستنتاج مبني على أساس مشاهدة ما يجري من حيث الموقف من الدعوة إلى انتخاب هيئة وطنية عليا. فالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، مثلاً، تعارض هذا الاقتراح، وذلك يرجع، ربما، إلى خوفها من ردة فعل ممكنة للسلطة، أو إلى موقفها القائل إن هذه الهيئة الوطنية لا تملك أدنى قدرة مالية أو قدرات أخرى تخولها القيام بمهامها المستقبلية (راجع مقال عودة بشارات، سكرتير الجبهة السابق، في "الاتحاد" 2005/10/28). وفي هذا السياق نقول إن من الواضح أن السلطات الإسرائيلية لن تكون معنية بهيئة وطنية عربية منتخبة وممثلة، لكن هذا لا ينفي حق القيام بذلك، ولا ينفي إمكان تنفيذ ذلك حتى من خلال مواجهة معارضة السلطة لذلك. أما الجوانب الأخرى، فمتعلقة بأداء هذا الجسم، وبمدى الشرعية المكتسبة التي سيحظى بها من المواطنين.

هذا كله سببه أن نسبة التأييد للأحزاب العربية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والقائمة العربية الموحدة) هي في حالة تراجع مستمرة بالنسبة إلى مجمل أصحاب حق الاقتراع (وليس للمقترعين فقط)؛ ففي انتخابات الكنيست سنة 1999، حصلت الأحزاب العربية (تلك التي عبرت نسبة الحسم وتلك التي لم تعبرها) على 61.7% من مجمل أصحاب حق الاقتراع، أما في انتخابات الكنيست سنة 2003، فلم

تحصل هذه الأحزاب إلا على 45.5%. وفي انتخابات الكنيست السابعة عشرة في سنة 2006، استمر التأييد في التديني، فلم تحصل الأحزاب العربية مجتمعة إلا على 41.9% من مجمل أصحاب حق الاقتراع العرب (أي بتراجع يقارب نحو 50% من الدعم منذ سنة 1999) (راجع التفصيلات لدى غانم ومصطفى 2008). ومع أهمية تمثيل أعضاء الكنيست من الأحزاب العربية في لجنة المتابعة، وحقيقة وجود ممثلين للحركات الأخرى في اللجنة المذكورة، إلا إن "لجنة المتابعة" هذه يجب أن تكون ممثلة للجمهور العريض بصورة مباشرة، ومن خلال انتخابات مباشرة أيضاً، وليس من خلال "بعث ممثلين"، أو وجود ممثلين انتخبوا أصلاً للعمل في مواقع أخرى غير لجنة المتابعة.

وزاد في ضرورة اللجوء إلى هذا الأمر حقيقة حصول فكرة انتخاب هيئة وطنية، أو لجنة المتابعة، بصورة مباشرة، على دعم نسبة وصلت إلى 90% من الجمهور العربي في استطلاعات الرأي العامة التي أجريت في الأعوام الأخيرة. ففي الاستطلاع المشار إليه آنفاً، أشارت نسبة كبيرة، وصلت إلى حد الإجماع، إلى اعتقادها بأهمية "انتخاب لجنة المتابعة العليا من قبل المواطنين العرب بانتخابات قطرية مباشرة"، إذ أشار 73.8% إلى أن ذلك مهم أو مهم جداً، و16.2% إلى أن ذلك "مهم إلى حد معين". وهذه النسبة تؤكد أن انتخاب هيئة وطنية عليا هو مطلب وطني وديمقراطي يتوجب على القيادات الحالية احترامه، ولا يمكنها الاستمرار في الاستهتار به. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن مطلب الانتخاب هو شامل لقطاعات المجتمع كله من رجال ونساء وشباب وشيوخ، ومن نقب وجيل ومثلك ومدن مختلطة، ومن مسلمين ومسيحيين ودروز، وغيرها من تقسيمات نرغب أو لا نرغب فيها. ومن هذا المنطلق نود التعرّيج قليلاً على إمكان الربط بين هذا المطلب ودعمه، وبين إمكان إخراجها إلى حيز التنفيذ:

أولاً: مطلب انتخاب هيئة وطنية عليا هو مطلب معظم مصوّتي الأحزاب العربية، بما في ذلك الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي ما زالت تعارض جهاراً هذا الإمكان. ويمكن لهؤلاء المصوّتين، ويحق لهم شرعياً، مطالبة أحزابهم بأن يكون بند انتخاب هيئة وطنية عليا، مركباً مركزياً في برنامجهم الانتخابي للكنيست. وهناك من يدعي (وفي ادعائه شيء من الصحة) أن الذين لا يصوتون للكنيست يؤيدون مباشرة انتخاب هيئة وطنية عليا، وبذلك نحصل على إجماع يقر ضرورة العمل على إخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ.

ثانياً: في ضوء نضوج الفكرة، يجب العمل على إخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ، وفي حال قيام الدولة ومؤسساتها بعرقلة إمكان انتخاب هيئة وطنية، يتوجب التفتيش عن طرق تجبر الدولة على التعامل إيجابياً مع هذا المطلب.

"التصور المستقبلي" والمشروع الفلسطيني العام

أتى نشر "التصور المستقبلي" في مرحلة حساسة جداً من تاريخ تطور الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد وصلت هذه الحركة خلال الأعوام السابقة، ومنذ وفاة زعيمها ياسر عرفات، إلى حالة من فقدان القدرة على المبادرة، بل إلى الفشل التام، وإلى طريق مسدود، واقتربت من التفكك، كما نضجت الأوضاع الداخلية والخارجية التي أدت إلى فشلها. وينعكس ذلك في عدد من المؤشرات الأساسية، منها:

1 - داخلياً: بلغت الحركة الوطنية الفلسطينية مرحلة الصدام المدمر والانهايار الداخلي. فبروز "حماس" كبديل من منظمة التحرير الفلسطينية في التسعينيات، وتبنيها برنامجاً يستند إلى معايير اجتماعية وسياسية وطموحات تختلف اختلافاً جذرياً عن معايير منظمة التحرير الفلسطينية وطموحاتها، أديا إلى تفاقم الصراع بين مؤيدي المنظمة وتيارها الرئيسي "فتح"، وبين مؤيدي "حماس"، الأمر الذي تسبب بدوره بشلّ النظام السياسي الفلسطيني، وبإحداث استقطاب داخلي يفكك الحركة الوطنية من الداخل.

2 - فيما يتعلّق بالعلاقة بإسرائيل والصهيونية: لم تحقق الحركة الوطنية الفلسطينية أيّاً من الأهداف الكبرى التي حددتها لنفسها على مر السنين، وتحديداً تحرير الوطن، ورفض الصهيونية كحركة استعمارية، وعودة اللاجئين، وإنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وتحقيق سلام مستقر. وتظهر السلطة في جزء من تصرفاتها كسلطة تتعاون مع عدوها التاريخي ضد أطراف فلسطينية داخلية، بحيث أصبحت مسلوقة القدرة على مواجهة إسرائيل، بل مستعدة للتحوّل إلى نظام ثانوي في المنظومة السياسية الإسرائيلية.

3 - خارجياً: تراجعت مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية في العالم العربي، وعلى الصعيد الدولي العام، إلى أدنى مستوى منذ خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974.

ولم تأت القوى الفلسطينية المتضادة، لا الصغيرة ولا الكبيرة الواسعة الانتشار، بأيّ جديد لمعالجة الوضع القائم، أو التحضير للمستقبل. ولا تزال منظمة التحرير تصر على مشروع الدولتين، بينما تراوح "حماس" بين "الخيار

الإسلامي" من جهة، وبين استعدادها للدخول في منطقتي الدولتين من خلال بوابة التهذئة مع إسرائيل من جهة أخرى. وفي الواقع، ينشأ كيانان فلسطينيان منفصلان في الضفة والقطاع، وذلك كله تحت سقف السيطرة الإسرائيلية المتحكمة في الغلاف السياسي والعسكري والاقتصادي لهذين الكيانين.

هذا كله يجري على خلفية مراجعة فلسطينية جدية وغير مسبقة خلال العقد الأخيرين (أنظر على سبيل المثال: Karmi 2007; Makdisi 2008; Ghanem; Abunimah 2006 1999, 2002, 2005, 2006, 2007) لما يسمى مسار السلام وإقامة دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، كتعبير عن حق تقرير المصير للشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي - اليهودي. والاعتقاد الذي يسوقه هؤلاء هو أن إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، وحل مشكلات الحل الدائم على خلفية حل الدولتين، أصبحا غير ممكنين، وأنه من أجل مواجهة المشاريع الإسرائيلية الهادفة إلى استمرار السيطرة الفوقية، أو الساعية لاستمرار الانقسام الفلسطيني، أو حتى لمشاريع تبدو بعيدة مثل الترانسفير، أو التضييق وإجبار الفلسطينيين على مغادرة وطنهم بالتدريج، لا بد من السعي لطرح البديل المتمثل في الدعوة إلى إقامة دولة ثنائية القومية على كامل فلسطين، دولة ترعى حق تقرير المصير للشعبين من جهة، ويتشارك بها الشعبان في الحكم وتقسيم الموارد من جهة أخرى.

في مثل هذا الحل سيشكل الفلسطينيون في إسرائيل جزءاً من المجموعة الفلسطينية، وسيشكلون رأس الحربة في النضال المؤدي إلى قيام الدولة المشتركة نتيجة وضعهم الاستثنائي حالياً. كما أن مبادئ مشروع التصور المستقبلي المبنية على المحاصصة الجماعية والشراكة في الوطن المشترك، ستشكل الأساس في أي صيغة أو ترتيبات لكيان فلسطيني - إسرائيلي مشترك. وبهذا يكون الفلسطينيون في إسرائيل قد وضعوا أسس النظام المشترك المطلوب فلسطينياً، بعدما يتضح تماماً أن حل الدولتين غير ممكن وغير مرغوب فيه، لأنه بالتأكيد لا يحل القضية الفلسطينية التي تشكل مكانة الفلسطينيين في إسرائيل جزءاً عضواً منها.

الفلسطينيون في إسرائيل من الهامش إلى المركز

يتعلق مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل بداية بقدرتهم على وضع مشكلاتهم ومكانتهم والتساؤل عن مستقبلهم في مركز الأحداث السياسية، كمجموعة لها مشروعها الوطني وليس رديفاً ضعيفاً ومستثنى لقضايا "أهم". وبذلك، واعتماداً على تجارب المجموعات القومية الأخرى، يجب أن يتم توضيح مشروعهم المستقبلي وملامحه الأساسية كمشروع مختلف عن باقي المشاريع العامة أو الخاصة في المنطقة، وحتى كمشروع لإخراج كل من الحركة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل من أزمتها الاستراتيجية. ومن الواضح تماماً أن أحد أهم عوامل ضعف الفلسطينيين في إسرائيل، والذي ينبع أساساً من خيارات بعض قياداتهم، يكمن في كونهم ملحقين تابعين لمشاريع غيرهم: المشروع الإسرائيلي، أو الإسلامي العام، أو العربي العام، أو حتى الفلسطيني الذي لا يتعامل معهم كشركاء بل كلاعبي ثانويين في مشاريع لا تشملهم؛ فهذا الوضع لم يوصلهم إلى أي إنجاز جماعي خاص بهم، وإنما فاقم أوضاعهم الصعبة أصلاً.

وطبعاً، فإن التيارات السياسية والأحزاب الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، مسؤولة عن عدم المقدرة على استنباط آليات عمل ونضال من شأنها أن تغير من هذا الواقع. ومن المؤكد أن فشل القيادات السياسية الفلسطينية في إسرائيل في تطوير ورقي العمل السياسي النضالي الموحد المشترك، هو أحد أسباب هذا الوضع القائم، ويؤدي إلى غياب عمل واضح من أجل تجنيد الدعم لنضالهم. وإذا أخذنا في الاعتبار المحددات التي تحكم إمكانات التغيير في المجتمعات المنقسمة ومراحل هذا التغيير، فلا بد من الإشارة إلى أن نجاح نضال الفلسطينيين في إسرائيل يتعلق بشترطين: واحد أساسي وآخر مكمل، ولا بديل من هذين الشرطين، وهما: تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل كمجموعة قومية ذات أهداف موحدة، واستعمال الوسائل المدروسة لتدعيم الأهداف الموضوعية (طبعاً من خلال المحافظة على التعددية والنقاش الداخلي المفتوح). ويعتبر تنظيم الجمهور المهمة الأساسية للقيادة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل، و فقط عندما تنتظم هذه الأقلية بشكل سياسي، وليس على شكل الجمعيات والتنظيمات الطوعية، يمكن البدء بالسير على درب الطويل من أجل نجاح النضال والتقدم نحو الواقع الطبيعي لمجموعة أصلية في وطنها.

أمّا الشرط المكمل لنجاح نضال الفلسطينيين في إسرائيل في مقابل مؤسسة الدولة والأغلبية اليهودية، فهو القدرة على إحداث التغييرات الجذرية في بنية المجتمع العربي الداخلية. ونقترح أن يتم الشروع في استعمال مصطلح "التغيير من الداخل أولاً" عند حديثنا عن مجموعة من التغييرات الداخلية في كل من المجالات التالية: المجتمع؛ مكانة المرأة؛ الاقتصاد؛ التربية؛ الحكم المحلي؛ الثقافة؛ إلخ. فالمقصود ليس تغييرات طفيفة، وإنما ثورة حقيقية

هي جزء من عملية ومسار التنظيم للأقلية الفلسطينية، وشرط أساسي لنجاح المواجهة مع الأغلبية والدولة من جهة، ولنجاح مسار إرجاع الفلسطينيين في إسرائيل إلى تبوء مركز أساسي وقيادي في مشروع التحرر الفلسطيني العام، من الجهة الأخرى. ■

(*) أستاذان في جامعة حيفا.

(*) أنظر مقتطفات من هذه الوثيقة، ومقتطفات أخرى من "وثيقة حيفا"، فضلاً عن "الدستور الديمقراطي" الذي اقترحه "المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل" (عدالة) في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 70، ربيع 2007.

(1) أُجري البحث الميداني على عينة من 500 شخص قابلهم في بيوتهم أشخاص مستطلعون مدربون (نسبة الخطأ 4٪).

(2) هذا الأمر هو بعكس ما قاله كثيرون من منتقدي التصور الذين ادعوا، بشكل مخالف للواقع، أن التصور ينفي حق اليهود في إسرائيل في تقرير مصيرهم، وهذا في رأينا، ينبع أساساً من خطأ مقصود أو غير مقصود، في فهم معنى تقرير المصير، والذي لا يتلاءم مع الأدبيات السياسية بشأن الموضوع، والتي تقر أن تقرير المصير هو أمر نسبي له علاقة بوجود مجموعة قومية واحدة أو أكثر. فإذا كانت المجموعة القومية "مدنية" وترتبط بالمواطنة كما في فرنسا والولايات المتحدة، فمن الواضح أن الأمة الفرنسية أو الأمة الأميركية تمتلكان حق تقرير المصير، أما إذا كان الانتماء القومي هو إثني كما في كندا وبلجيكا والعراق وسويسرا، فإن حق تقرير المصير يرتبط بأن يشمل الحق جميع المجموعات. وعدا ذلك، فإن تقرير المصير لمجموعة واحدة يؤسس لنظام "ديكتاتورية الأغلبية" كما حدث في الولايات المتحدة قبل ضمان المواطنة المتساوية للسود، وهو الشيء نفسه الذي يسري في إستونيا اليوم، على سبيل المثال.

المراجع

بالأجنبية

- Abunimah, Ali (2006). One Country: A Bold Proposal to End the Israeli-Palestinian Impasse. New York: Henry Holt.
- Al-Haj, Majid (1993). "The Impact of the Intifada on the Orientation of the Arabs in Israel: The case of Double Periphery". in Framing the Intifada: Media and People, eds. Akiba Cohen and Gadi Wolsfeld. Norwood, New Jersey: Publishing Corporation, pp. 64-75.
- Farsakh, Leila (March 2007). "Time for a Bi-National State". Le Monde Diplomatique. <http://www.monde-diplomatique.fr/2007/03/FARSAKH/14565>
- _____, ed. (Spring 2008). "Commemorating the Naksa, Evoking the Nakba". Special Volume of The MIT Journal of Middle East Studies, vol. 8.
- Ghanem, As'ad (1999). "A Bi-National, Palestinian-Israeli State, at all the land of Palestine/Eretz Yisrael and the Status of the Arabs in Israel within this Frame" (in Hebrew). in Theoretical Options for the Future of the Arabs in Israel, eds. Sara Ozacky-Lazar and As'ad Ghanem and Ilan Pappé. Givaat Haviva: The Institute for Peace Research, pp. 271-303.
- _____ (2001) The Palestinian Arab Minority in Israel, 1948-2000: A Political Study. Albany, New York: State University of New York Press.

- _____ (2001 a). "The Palestinians in Israel: Political Orientation and Aspirations". International Journal of Inter-Cultural Relations, vol. 26, pp. 135-152.
- _____ (2002). "The Bi-National Idea in Palestine and Israel: Historical Roots and Contemporary Debate". The Holy Land Studies Journal, vol. 1, no. 1, pp. 61-84.
- _____ (2003). "The Bi-National Solution for the Israeli-Palestinian Crisis: Conceptual Background and Contemporary Debate". in Palestinian-Israeli Impasse, ed. Mahdi Abdul-Hadi. Jerusalem: PASSIA, pp. 19-44.
- _____ (Winter 2005). "The Bi-National Solution for the Israeli/Palestinian Crisis: A Realistic Option?" Race Traitor, vol. 16, pp. 90-106.
- _____ (2006). "Israel and the 'Danger of Demography'". in Where Now for Palestine, ed. Jamil Hilal. London: Zed books. pp. 98-116.
- _____ (2007). "Cooperation Instead of Separation: The One-State Solution to Promote Israeli-Palestinian Peace". Palestine-Israel Journal, vol. 14, no. 2.
- Karmi, Ghada (2007). Married to Another Man: Israel's Dilemma in Palestine. London: Pluto Press.
- Kimmerling, B. and J.S. Migdal (1993). Palestinians: The Making of a People. New York: Free Press.
- Kymlicka, Will (1995). Multicultural Citizenship: A liberal Theory of Minority Rights. Oxford: Clarendon Press.
- Lustick, Ian (1980). Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority. Austin: University of Texas Press.
- Makdisi, Saree (2008). Palestine Inside Out: An Everyday Occupation. New York: W.W. Norton & Company.
- Mustafa, Mohamad and As'ad Ghanem (2007). "The Arabs in Israel Boycott, the 16th Knesset Elections: Towards the Study of the Political and Ideological Meanings". Holy Land Studies, vol. 6, no. 1, pp. 51-74.
- Rouhana, Nadim (1993). "Accentuated Identities in Protracted Conflict: The Collective Identity of the Palestinian Citizens in Israel". Asian and African Studies, vol. 27, pp. 97-127.
- Rouhana, N. and A. Ghanem (1998). "The Crisis of Minorities in Ethnic States: The Case of Palestinian Citizens in Israel". International Journal of Middle East Studies, vol. 30, no. 3, pp. 321-346.
- Smootha, Sammy (July 1990). "Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel". Ethnic and Racial Studies, vol. 13, no. 3, pp. 389-413.
- Young, Iris Marion (1990). Justice and the Politics of Difference. New Jersey: Princeton University Press.
- Zureik, E.T. (1979). The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism. London: Routledge and Kegan Paul.

بالعربية

- أمارة، محمد ومصطفى كبتها (2005). "هوية وانتماء: مشروع المصطلحات الأساسية للطلاب العرب". فلسطين، طمرة: جمعية ابن خلدون.

- بابه، إيلان (2007). "التطهير العرقي في فلسطين". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- بشارت، عودة (2005/10/28). "الاتحاد" (فلسطين).
- الحاج، ماجد (1997). "الهوية والتوجه بين العرب في إسرائيل: حالة الهامشية المزدوجة" (بالعبرية). مجلة "دولة ونظام وعلاقات دولية"، العدد 42/41، ص 103 - 122.
- حيدر، عزيز (1997). "الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الخالدي، وليد (1998). "كي لا ننسى". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- رايتز، يتسحاق (1995). "بين دولة يهودية ودولة كل سكانها: مكانة العرب في إسرائيل في فترة السلام". مجلة "همزراح هحداش"، المجلد 16، ص 45 - 60.
- غانم، أسعد (1996). "الفلسطينيون في إسرائيل جزء من المشكلة وليس الحل: قضية مكانتهم في زمن السلام" (بالعبرية). مجلة "دولة ونظام وعلاقات دولية"، العدد 42/41، ص 132 - 156.
- غانم، أسعد ومهند مصطفى (2008). "التصور المستقبلي كبرنامج جماعي للفلسطينيين في إسرائيل". في: "بين التصور والواقع: وثائق التصورات المستقبلية للعرب في إسرائيل، 2006 - 2007"، تحرير سارة أوستسكي - لازر ومصطفى كبها. القدس: منتدى الوفاق المدني.
- اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل (2006). "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل".
- مناع، عادل (2000). "هوية في أزمة: العرب في إسرائيل في ضوء اتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير" (بالعبرية). في: "الاستقطاب اليهودي العربي في إسرائيل"، تحرير روت جفزيون ودفنا هاكر. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- ميعاري، محمود (1986). "تطور الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل". "مجلة العلوم الاجتماعية" (جامعة الكويت)، المجلد 14، العدد 1، ص 215 - 233.
- _____ (ربيع 1992). "هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية - إسرائيلية؟" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 10، ص 40 - 60.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx